

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤١٢

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أليكسي بورودافكين (الاتحاد الروسي)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-17807(A)



* 1 7 1 7 8 0 7 *

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤١٢ لمؤتمر نزع السلاح.

أود أولاً أن أشكركم جميعاً، أيها الزملاء الموقرون، على مشاركتكم في الجزء الرفيع المستوى خلال الأسبوع الماضي. وقد حالف النجاح ذلك الحدث الهام، كما أود أن أشكر الأمانة على تنظيمها بيانات وزراء الخارجية ونواب وزراء الخارجية خلال المؤتمر تنظيمياً فعالاً ومتقناً. واسمحوا لي أن أشير إلى أننا تشرفنا بحضور ٢٠ ضيفاً بارزاً خلال الجلسات العامة الأربع، أي أكثر من عددهم العام الماضي.

أيها الزملاء الكرام، حضرات السيدات والسادة، قبل أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين اليوم، أود أن أحدثكم عن مشاوراتي بشأن برنامج عمل دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧ وعن خططي في المستقبل القريب.

وكما تذكرون، فقد وعدت منذ البداية بالعمل كرئيس لمؤتمر نزع السلاح بأكثر الطرق الممكنة انفتاحاً وشفافية، مع التركيز على صياغة اقتراح لبرنامج عمل للمؤتمر يمكن أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه.

وبالإضافة إلى المشاورات غير الرسمية بشأن برنامج عمل التي عقدت في ٢١ شباط/فبراير، التي حضرها الكثيرون منكم، أجريت عدداً من المناقشات الثنائية. وسأواصل هذه العملية التشاورية، ولا سيما مع مجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من ممثلي الدول. وأود أن ألفت انتباهكم إلى الاجتماع البناء الذي عقد مع مجموعة الـ ٢١. فقد جرت مناقشة موضوعية جداً، قال خلالها جميع زملائكم، دون استثناء، إنهم يؤيدون عملية تنشيط المؤتمر، وإخراجه من الركود واعتماد برنامج عمل متوازن.

وقد توصل السيد هتين لين، سفير ميانمار، الذي يرأس، كما لا يخفى عليكم، الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، إلى نفس النتيجة في ضوء مشاوراته. وأكد على وجه الخصوص أن الوفود أعربت بنشاط خلال المشاورات عن تأييدها لاعتماد برنامج عمل بسرعة. ومع ذلك، لا شك أن السفير سيعرب لكم بنفسه عن آرائه بشأن هذا الموضوع.

وأعرب العديد من الوفود أيضاً عن تأييد لبدء العمل فوراً بشأن نص مشروع برنامج العمل. لقد أعددتنا ذلك النص. وهو يستند إلى اقتراح العام الماضي، وتم تحديده لدورة عام ٢٠١٧. ويتجلى التغيير الرئيسي مقارنة بالوثيقة CD/2070 في أن الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي ذكر أولاً، في حين ذكر الفريق العامل المعني باتفاقية قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في المقام الثاني. وقد وصفت ولاياتهما بعبارات يبدو أنها ستحقق توافقاً في الآراء.

وأود أن أوجه انتباهكم إلى أننا نقترح نظام رئاسة مشتركة للأفرقة العاملة بحيث يرأسها رئيس المؤتمر ويشارك في رئاستها ممثل مجموعة إقليمية.

وأود أيضاً أن أذكر مسألة أخرى. إن الممثل الدائم للمملكة المتحدة، ماثيو رولاند، على استعداد لتولي رئاسة الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي. غير أنه لا يوجد حتى الآن أي مرشح للفريق العامل المعني بالاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وستكون في رأينا مشاركة ممثل عن مجموعة الـ ٢١ في رئاسته بمثابة حل منطقي ومتوازن. وندعو الزملاء من ذلك الفريق إلى اختيار المرشح الذي سيقدم للمنصب المذكور.

ونقطة هامة أخرى: لقد أزلنا العبارة التي مفادها أن ولاية الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي ستدوم طيلة عام ٢٠١٧، لأن ذلك أمر واضح. ويعتمد المؤتمر برنامج العمل للدورة الحالية فقط وفقاً للنظام الداخلي.

وقد عممت الأمانة أمس مشروع برنامج العمل على الوفود من خلال البريد الإلكتروني. أأمل أن يكون العديد منكم قد أتيحت لهم فرصة الاطلاع عليه. وأعتزم عقد مشاورات غير رسمية في هذه القاعة لمناقشة الوثيقة يوم الجمعة ١٠ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠. كما أعتقد أنه سيكون من الممكن أن نجتمع مرة أخرى في إطار غير رسمي، إذا كان ذلك ضرورياً. والرئاسة الروسية مستعدة لقيادة تلك المشاورات.

وإنني أعول على جميع الشركاء لدعم مشروع النص المذكور. وسنقترح اعتماده خلال الأسبوع المقبل، إذا تمكنا من بناء توافق في الآراء بشأنه. كما أود أن أؤكد أننا حاولنا أن نأخذ في الحسبان كل ما قيل أثناء المشاورات. وإننا نرى أن هذا نص حظي بتوافق الآراء، ولكن إذا كانت لدى الزملاء أي تعليقات واقتراحات وجهية، فستكون الرئاسة مستعدة للنظر فيها بالطبع.

وأود أيضاً أن أبرز الجانب الأكثر أهمية. إذا تمكن المؤتمر من اعتماد برنامج العمل المقترح، فإنه لن يُنشط أعمال المؤتمر فحسب، بل سيمهد أيضاً الطريق للنظر في جميع المسائل الرئيسية المطروحة أمام المؤتمر بشكل منصف وشامل.

والآن سأتطرق إلى النقطة الأخيرة. كما ترون، تعمل الرئاسة بجد وثبات لضمان اعتماد برنامج عمل. ومع ذلك، فإن الوقت ينقذ، كما يقال، إذ ما زال لدينا أكثر من أسبوع ونصف بقليل. ولذلك أدعوكم إلى التماس التعليمات من عواصمكم بشأن مشروع برنامج العمل المقترح بدون مزيد من التأخير. ومن المهم أن تتلقوا تلك التعليمات، إن أمكن، بحلول ١٠ آذار/مارس، تاريخ إجراء المشاورات غير الرسمية.

أشكركم على اهتمامكم، وأنا على استعداد للرد على أسئلتكم.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تعميم هذا النص. لقد كان من المؤسف أنني تلقيته في بريدي الإلكتروني الليلة الماضية حوالي الساعة ٦/٣٠، ولذلك لم تتح لي فرصة لألقي نظرة على النص في هذا الصباح حتى الآن.

وإنني أيضاً مندهش. لم أكن أتوقع أنكم كنتم تخططون لتعميم نص في هذه المرحلة بنية اتخاذ إجراءات الأسبوع المقبل. وكما قلت في مناسبات عديدة، فإن حكومة بلدي تنظر في النص بكثير من الجدية، ولكننا لسنا في وضع يسمح لنا بأن نقول ما إذا كان بوسعنا دعمه أم لا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على تعليقاته، لكنني أود أن أشير إلى أننا في هذه المرحلة لا نتوقع من زملائنا إبداء وجهات نظرهم الواضحة والوافية بشأن النص الذي لم يعمم إلا بالأمس.

لقد طلبت منكم جميعاً، أيها الزملاء الكرام، التماس تعليمات من عواصمكم بشأن المشروع المقترح، وإذا أمكن، الحصول على تلك التعليمات بحلول ١٠ آذار/مارس، تاريخ إجراء

المشاورات غير الرسمية. وآمل أن تكونوا جميعاً قد تلقيتم تعليماتكم بحلول الأسبوع المقبل، لأننا نود حقاً أن نبدأ مناقشة ذلك المشروع بجدية، وأن نقترح اعتماد النص في سياق اجتماع رسمي في نهاية الأسبوع المقبل، إذا حصل توافق في الآراء، وأتمنى ذلك.

وإنني أعرب، مرة أخرى، عن الأمل في أن تأخذ سلطات بلادكم المشروع على محمل الجد، وأن تنظر فيه وتصدر إليكم تعليمات مناسبة.

هل يود أي شخص آخر تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثلة باكستان.

السيدة جنجوعه (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة. وإننا نقدر الطريقة التي تديرون بها أعمالكم وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا بعد وفاة زعيم عظيم وسفير هام جداً من سفراء الاتحاد الروسي - يحظى باحترام بالغ - وهو السفير فيتالي تشوركين في نيويورك. لقد رأينا كيف كان يعمل وأعجبنا كثيراً بقدرته على العمل في سياقات مختلفة، وسوف نفتقده كلنا.

سيدي الرئيس، إننا نثني على مبادرتكم بعقد جلسة عامة مواضيعية غير رسمية لمؤتمر نزع السلاح مكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الـ ١١٠ لمؤتمر لاهاي الثاني للسلام الذي أرسى، في جوانب كثيرة، أسس القانون الدولي الإنساني المعاصر وتحديد الأسلحة.

وإننا نقدر أيضاً البداية الطيبة للفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، الذي يرأسه باقتدار سفير ميانمار. ويعود الفضل إلى رئيس المؤتمر السابق، السفير الروماني، في إشراك الجميع في هذه المبادرة الواعدة. ويسرنا أن ندعم هذه المبادرة، ونحن نتطلع إلى العمل على هذا الأساس.

سيدي الرئيس، إننا نرحب بتواصلكم الواسع النطاق مع المجموعات الإقليمية وأيضاً بمشاوراتكم الثنائية بغية التماس آراء الدول الأعضاء بشأن المبادرة المعروضة علينا اليوم. لقد تلقيناها أمس من خلال منسق مجموعة الـ ٢١؛ واقترحكم متعلق بمشروع برنامج عمل ونلاحظ أنه يشبه إلى مدى بعيد مشروع الاقتراح الذي عممه وفدكم بوصفه الوثيقة CD/2070 في العام الماضي، كما أشرتم إلى ذلك بنفسكم. وأود أيضاً أن أشكركم على ما قدمتموه من تفاصيل عن آرائكم بشأن كيفية الاضطلاع بالرئاسة في سياق برنامج العمل هذا.

لقد أرسلنا مشروع الاقتراح إلى إسلام أباد للحصول على تعليمات، لكن يمكننا القول إن رد فعلنا الأولي بشأنه جد إيجابي. وإننا نرى أنه اقتراح واعد وعملي يروم بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن نتلقى رداً رسمياً من العاصمة قريباً. وأؤكد لكم أن وفد بلدي سيعمل معكم بصورة بناءة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفيرة باكستان على إعرابها عن تأييدها للرئاسة، وعلى مواساتها بعد وفاة السفير تشوركين وتأييدها لمشروع برنامج العمل.

إذا كان لا يرغب أحد آخر في الرد على بياني، أود أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين.

أرى أن ممثلة فرنسا ترغب في تناول الكلمة رداً على بياني.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة على توليكم هذا المنصب الهام. وأود أيضاً أن أشكركم على جهودكم الرامية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، وبالتالي استعادة العمل الحيوي الذي تضرع به هيئة مؤتمر نزع السلاح الشرعية. وسنسعى إلى اتباع نهج منفتح ومرن إزاء أي مشروع برنامج عمل قد يُمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، وبما أن التقرير المعروض علينا الآن قد عمم مؤخراً، فإنكم ستفهمون كون وفد بلدي لم يتمكن من الحصول على تعليمات دقيقة من باريس، وهو يحتفظ بالحق في تقديم تعليقات أكثر تحديداً في وقت لاحق. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد تعلقنا بما نعتبره نقطة أساسية: وهو أنه ينبغي دائماً النظر في أي تطور أو عمل أولي أو فكرة أو مناقشة بشأن مشروع اتفاقية لقمع الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، وهو بالفعل تهديد خطير وفعلي، مع الحفاظ على سلطة ومصادقية الصكين الحاليين: اتفاقية الأسلحة الكيميائية - بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تدعم تنفيذ الاتفاقية - واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

ومرة أخرى، بوسعكم أن تعولوا على تعاملنا بشكل بناء مع أي مشروع برنامج عمل يمكن أن يحظى بتوافق الآراء، غير أننا نود أن ننظر في المشروع الحالي بمزيد من التفصيل وأن تحتفظ بالحق في إعادة النظر فيه في وقت لاحق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفيرة فرنسا على بياها. أود أن أشير إلى أننا في الواقع لم نكن اليوم نرغب في الحصول على أي رد فعل محدد بشأن برنامج العمل المقترح، إذ لم نقم إلا بالإعلان عنه. ويمكن الاطلاع على الإجابات على الأسئلة التي أثيرت في بيانكم، كما تعلمون، في وثائق المعلومات التي قمنا بتعميمها من قبل بشأن صياغة اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في مؤتمر نزع السلاح. وبطبيعة الحال، يمكننا أيضاً أن نناقش جميع تلك المسائل أثناء المشاورات غير الرسمية.

أرى أن ممثل المملكة المتحدة يطلب تناول الكلمة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليكم على جهودكم الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. إنها جهود جد محمودة.

وقد اطلعنا، مثل الآخرين، على هذا المشروع مساء أمس للمرة الأولى. وسوف ندرسه بعناية ونرسله إلى لندن. ويسرني أن أرى أنه قد تم الاحتفاظ بجوهر اقتراح المملكة المتحدة الذي قدم في العام الماضي. وأود أن أشير إلى أن ولاية ذلك الفريق العامل ولاية محددة، وستكون لي بعض الثقة إن كنا سنعمل مع ذلك الفريق العامل من أجل التوصل إلى توجيه واضح إلى حد ما لأنشطة الفريق. وأعتقد أن مصدر القلق بالنسبة إلى لندن سيكون هو أن ولاية الفريق العامل الثاني هي أقل تحديداً وأقل وضوحاً؛ ورنهناً بوجهات نظرهم بالطبع، أعتقد أنهم قد يرغبون في قدر أكثر من التحديد لتلك الولاية. وأعتقد أنه سيكون من مصلحة ذلك الفريق العامل أن تكون له ولاية أكثر تحديداً إذا أريد أن تكون له فرصة أكبر لتحقيق نتيجة مجدية. غير أن هذه مجرد تعليقات أولية في هذه المرحلة، وبالطبع، سنمنحكم كامل الدعم الذي وعدت به عندما تحدثنا مؤخراً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة. وأود أن أؤكد، كما قلت من قبل، أنه ستتاح لنا الفرصة لمناقشة مشروع برنامج عمل المؤتمر في اجتماع أمل أن يعقد مع المجموعة الغربية، وأيضاً خلال المناقشات الثنائية والمشاورات غير الرسمية في سياق المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد أننا، بطبيعة الحال، منفتحون على الاقتراحات المتعلقة بمشروع النص، شريطة أن تقربنا أكثر، قدر الإمكان، من التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء، وألا تؤخر بدء المفاوضات بشأن اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على غرار المتحدثين السابقين على توليكم مهامكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. ونشكركم أيضاً على الاقتراح المقدم إلينا أمس. وما زلنا نعتقد أنه كان ينبغي القيام بهذه الخطوة في بداية دورة المؤتمر في عام ٢٠١٧.

سيدي الرئيس، أود أن أطرح سؤالاً حتى أكون واضحاً عندما أحيل هذا الاقتراح إلى عاصمة بلدي. هل أعتبر أن برنامج العمل هذا يتعلق بولاية تفوضية؟ فهذا الأمر غير واضح في الفقرة ٢ من منطوق مشروع المقرر، أود فقط أن أقوم بالتوضيح عندما أحيله إلى عاصمة بلدي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل مصر على تهانیه بتولي مهام منصب رئيس المؤتمر. ورداً على سؤاله، نعتبر أن الصيغة المستخدمة في الفقرة ٢ من منطوق مشروع برنامج العمل هي ولاية سابقة للمفاوضات، ونأمل أن نتمكن بعد مرحلة ما قبل المفاوضات من الانتقال مباشرة إلى العمل التفاوضي.

إذا لم يرغب أحد في التطرق لهذه المسألة، اسمحوا لي أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين المعدة سلفاً. أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نشكركم على اقتراحكم أن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جانب أي كان في أي مكان كان يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة إلينا - وينبغي أن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلينا جميعاً. سوف نسعى للحصول على تعليمات من سيول بشأن اقتراحكم.

أود الآن أن أتطرق إلى إطلاق القذائف التسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنه استفزاز آخر بعد انصرام ٢٢ يوماً فقط من إطلاق القذائف في ١٢ شباط/فبراير، وهو ما أدين بشدة في هذا المحفل وفي المجتمع الدولي، بوصفه انتهاكاً صارخاً وواضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأيضاً تهديداً بالغاً للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المجتمع الدولي بمرته.

وإنه لدليل واضح آخر على طبيعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهورة والتي لا يمكن التنبؤ بها والتي تسعد بإشعال فتيل الأزمات والوحشية، كما أشار إلى ذلك وزير خارجية بلدي هنا خلال الأسبوع الماضي. إن حكومة جمهورية كوريا تُدين استفزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأقوى العبارات.

وقد أجريت عمليات الإطلاق في خضم صدمة المجتمع الدولي وغضبه إزاء القتل اللاإنساني لكيم جونج نام بغاز الأعصاب في إكس، وهو سلاح كيميائي محظور بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويدل ذلك بوضوح على السعي المتهور لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لامتلاك الأسلحة المحظورة، في تحدٍ لتحذيرات المجتمع الدولي. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أن استفزازاتها المتكررة وهوسها المتعصب بتطوير القذائف النووية والقذائف التسيارية لن يؤدي إلا إلى تسريع عزلتها وزوالها الذي ستكون هي من يسببه.

ومن الواضح أن التشهير والتعير وحدهما لن يؤثرًا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، تحت حكومة جمهورية كوريا جميع البلدان على تنفيذ الجزاءات بأمانة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و٢٣٢١ (٢٠١٦).

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثلة آيرلندا.

السيدة أوبراين (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم الرئاسة. وأؤكد لكم تعاون آيرلندا وتأييدها الكاملين في مهمتكم الصعبة. وأود أيضاً أن أعرب عن تعازينا الصادقة والخالصة بعد وفاة السفير فيتالي تشوركين، وهو دبلوماسي لا ينسى وصديق شخصي.

وحتى لا أطيل، سأقوم باختصار بياني. لقد أصبح من حكم الواقع في هذه القاعة أن نبدأ بياناتنا بالطرق إلى المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، ولن يكون بياني للأسف بمثابة استثناء. إننا نأسف عميق للأسف للإخفاقات المتكررة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل خلال العقدين الماضيين. وإن المرونة والإرادة السياسية الحقيقية أمر لا غنى عنه لتغيير هذه الحالة المؤسفة والتي لا يمكن أن تستمر.

ونرحب بإنشاء فريق عامل معني بإيجاد سبل المضي قُدماً برئاسة السفير لين، ممثل ميانمار، كخطوة إيجابية في جهودنا الجماعية الرامية لإعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي. ونرحب بطبيعة الحال أيضاً بمشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل الذي قدمتموه للتو والذي سننظر فيه بعناية فائقة كما طلبتم منا، خلال الأيام المقبلة.

وأخيراً، إننا على استعداد لدعم أية مبادرة ترمي إلى تعزيز المشاورات الموضوعية بشأن توسيع نطاق العضوية، فضلاً عن أي اقتراح من شأنه أن يكون بمثابة استعراض حقيقي وموضوعي لعضوية المؤتمر، ونرى أن إنجاز ذلك تأخر كثيراً.

سيدي الرئيس، لقد كان إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه بمثابة قوة دافعة للسياسة الخارجية لآيرلندا ولانخراطنا في الأمم المتحدة - وهو مبادرة ما زال شعبنا وحكومتنا ملتزمين بها بكل إخلاص. وإن المخاطر الكامنة وراء وجود الأسلحة النووية هي أجم من أن نضيع المزيد من الوقت في التباكي على الحالة الأمنية المعقدة. فالمشاكل المعقدة تتطلب الحلول المعقدة، وفي بعض الأحيان يكون القرار الذي يبدو الأكثر تعقيداً هو الأبسط أيضاً.

وترحب آيرلندا باعتماد أغلبية كبيرة لقرار الجمعية العامة 71/258 بشأن إنشاء مؤتمر للأمم المتحدة للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية، يؤدي إلى القضاء التام

عليها، وتفخر آيرلندا بأنها كانت أول من تقدم به. وإننا نتطلع إلى المفاوضات التي ستجري في نيويورك في نهاية هذا الشهر، وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، ونشجع جميع الوفود، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المالكة لتلك الأسلحة، على المشاركة بحسن نية. إن نزع السلاح النووي هدف مشترك، وهو مصلحة مشتركة وواجب مشترك. وإن الامتناع عن المفاوضات المتعددة الأطراف لا يؤدي إلى الإعفاء من تلك المسؤولية.

وإن حظر الأسلحة النووية هو ضرورة منطقية وأخلاقية. وهو أيضاً ضرورة قانونية ناشئة عن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها. والهدف من ذلك هو سد الثغرة القانونية القائمة في القانون الدولي والإسهام في تنفيذ المادة السادسة بوصفها إحدى التدابير الفعالة المنصوص عليها في تلك المادة.

ومن المهم أن نفهم أن اعتماد معاهدة تحظر الأسلحة النووية لن يعفي الدول من التزاماتها وتعهداتها العديدة الأخرى بموجب معاهدة عدم الانتشار التي تشكل الركن الأساسي للنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ويتطلع وفد بلدي إلى الدورة المقبلة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، حيث سنشارك بنشاط وبصورة بناءة، سواء كممثلين لبلدنا أو كمنسقين لائتلاف البرنامج الجديد، من أجل تحقيق نتائج ملموسة بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة والتعجيل بتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي.

وعلاوة على ذلك، تود آيرلندا أن ترى إحراز تقدم في العملية المؤدية إلى إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، المتوقفة منذ أمد بعيد. وقد صوتنا في هذا الصدد لصالح قرار الجمعية العامة 71/259 الذي ينص على إنشاء فريق تحضيري رفيع المستوى. وعلى الرغم من تحفظاتنا بشأن محدودية عضوية ذلك المحفل الجديد، وقاعدة توافق الآراء، والنطاق المحدود للولاية، التي تستثني المخزونات، فإننا نبقي على استعداد لدعم أي جهد يروم التحرك على هذه الجبهة. لقد حضرنا الاجتماع التشاوري غير الرسمي بشأن هذه المسألة في نيويورك هذا الأسبوع، وسوف نتابع التطورات عن كثب.

وبالإضافة إلى عملنا في مجال نزع السلاح النووي، ما زالت آيرلندا تشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى دعم إضفاء طابع العالمية والتنفيذ الكامل لجميع صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، والاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية المعينة، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

سيدي الرئيس، أود أن أغتنم فرصة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف يوم غد لمعالجة قضية ذات أهمية بالغة بالنسبة لآيرلندا، وهي مسألة نوع الجنس ونزع السلاح. وإننا نثني على مبادرات هولندا وباكستان لعقد جلسات عامة غير رسمية للمؤتمر مخصصة لهذه المسألة في الماضي. وتعتقد آيرلندا اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب في محافل ومفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار لأثر الأسلحة على الجنسين، فضلاً عن تمكين المرأة وتوكيها.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بشأن كل منهما. فالصراعات المسلحة واستخدام الأسلحة لها آثار مختلفة على المرأة وعلى الرجل. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية على وجه

الخصوص، فإن نتائج البحوث لافتة للنظر. وتؤكد أدلة علمية وافرة الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤيّن على النساء والفتيات. كما تساهم آيرلندا بنشاط، منذ عقد مؤتمر فيينا الرائد المعني بالأثر الإنساني للأسلحة النووية، في إذكاء الوعي بهذه المسألة، بما في ذلك في سياق اللجنة الأولى للجمعية العامة وفي سياق معاهدة عدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، كانت المرأة وما زالت تشكل قوة تغيير كبيرة في مجال شؤون نزع السلاح. ويعترف بذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما يدعو إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل كامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن وإلى إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات بناء السلام. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تمكين المرأة في مجال نزع السلاح سيقربنا من تحقيق أهدافنا، ونتطلع إلى استكشاف كيفية إدماج القضايا الجنسانية ونزع السلاح في عملنا في مؤتمر نزع السلاح.

وتقدر آيرلندا بقوة إسهام المجتمع المدني في مناقشات نزع السلاح، سواء من حيث الدعوة وإذكاء الوعي، أو من حيث البحث والعمل الأكاديمي. ويؤيد وفد بلدي بقوة مشاركة المؤتمر بصورة أكثر انتظاماً ودينامية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وأخيراً، سيدي الرئيس، إن الأهم هو أن آيرلندا تدين بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً لأربعة قذائف تسيارية، وهي تؤيد البيان الذي سيدي به الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. ونحث مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن القيام بأعمال تنتهك التزاماتها بموجب القانون الدولي، ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة الدخول في حوار ذي مصداقية وذو مغزى مع المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار المحادثات السداسية الأطراف.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأمر بديهي. إن معاهدة عدم الانتشار لا تديم الحق في الأسلحة النووية. وهي تعترف بحقيقة وجود تلك الأسلحة بينما تسير عملية نزع السلاح قُدماً. ويصادف هذا العام بداية أول مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الأسلحة النووية منذ إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وهي معاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ للأسف، وندعو جميع الدول المتبقية إلى التصديق عليها دون إبطاء.

ولا يمكننا أن نتجاهل الحالة الأمنية على نطاق أوسع، بل ولا ينبغي لنا ذلك. لقد سُجل تراجع مقلق في تحريم التهديد باستخدام الأسلحة النووية. كما تستمر التجارب النووية غير المشروعة؛ ويجري أيضاً استثمار هائل في ما يسمى بالتحديث، مما زاد في القدرة على الفتك، مع الحديث عن أسلحة نووية أكثر استراتيجية وأكثر استهدافاً وأكثر قابلية للاستخدام. غير أن إمكانية استخدام أي سلاح نووي مرة أخرى - بطريقة ما خاضعة للرقابة - هي من أخطر ما ظهر في الخطاب الحالي. ويجب أن نقوم بكل شيء لضمان عدم استخدامها أبداً مرة أخرى، لعلنا الآن بعواقبها الكارثية وباستحالة أية استجابة إنسانية تفي بالمراد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفيرة آيرلندا على بيانها، وعلى عبارات الترحيب التي وجهتها إلى الرئاسة الروسية، وعلى التعازي التي أعربت عنها بشأن وفاة السفير تشوركين.

أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أتناول الكلمة اليوم لكي أعرض استراتيجية التعاون الدولي في مجال الفضاء الإلكتروني، التي أصدرتها وزارة الشؤون الخارجية الصينية وإدارة الفضاء الإلكتروني للصين في ١ آذار/مارس من هذا العام. وهذه هي أول استراتيجية دولية تُصدرها الصين في مجال الفضاء الإلكتروني، كما أنها بمثابة دليل متعلق بسياسة مشاركة البلد حالياً ومستقبلاً في مجال الإدارة الدولية والتعاون في هذا الصدد. وقد طلب الوفد الصيني أن توزع الأمانة هذه الوثيقة في المؤتمر كوثيقة رسمية. وآمل الآن أن أعرض للجميع بإيجاز ما ترومه الحكومة الصينية من هذه الاستراتيجية وأن أصف أهم محتوياتها.

تتطور ثورة المعلومات بسرعة في عالم اليوم، كما أن الفضاء الإلكتروني يندمج إلى الأبد مع الفضاء الحقيقي على نحو أسرع، مما يتيح للبشرية فرصاً هائلة للتنمية. وفي ذات الوقت، شملت هذه العملية أيضاً العديد من التحديات والحاجة الملحة إلى تضافر الجهود والاستجابة الجماعية من جانب المجتمع الدولي. وتؤيد الصين بثبات فلسفة تعاونية مريحة للجميع. وهي تشارك بنشاط في التعاون الدولي في مجال الفضاء الإلكتروني مع جميع البلدان، وتعمل مع المجتمع الدولي من أجل بناء مستقبل مشترك في هذا المجال.

وتسعى الصين، لدى إصدارها الاستراتيجية الدولية للتعاون في مجال الفضاء الإلكتروني، إلى تحقيق الأهداف التالية: صياغة فكرة المستقبل المشترك في الفضاء الإلكتروني وإعطائها معنى؛ وضع سياسة الفضاء الإلكتروني في البلد على نحو شامل؛ توضيح أغراض البلد وأهدافه من المشاركة في التعاون الدولي ذي الصلة؛ الإعلان عن دعم الصين القوي للتبادل والتعاون الدوليين في هذا المجال؛ واقتراح "حل صيني" لمعالجة المشاكل الصعبة المتمثلة في الإدارة العالمية للفضاء الإلكتروني.

وتحلل الاستراتيجية بشكل شامل الفرص والتحديات التي يواجهها الفضاء الإلكتروني. وهي تنص على "السلام والسيادة والإدارة المشتركة والمنافع المشتركة" باعتبارها المبادئ الأساسية للتعاون الدولي في هذا المجال، وهي ترسخ بقوة الدفاع عن السيادة والأمن؛ ووضع نظام للقواعد الدولية؛ وتعزيز الإدارة العادلة للإنترنت؛ وحماية حقوق ومصالح المواطنين المشروعة؛ والدعوة إلى التعاون بشأن المسائل المتصلة بالاقتصاد الرقمي؛ واعتبار شبكة الإنترنت كمنبر للتبادل الثقافي من أجل تحقيق أهداف استراتيجية رئيسية ستة، وبناء على هذه الأسس، تضع الاستراتيجية خطة عمل تتألف من تسع ركائز محددة للتعاون الفضاء الإلكتروني الدولي. وخلاصة القول أن الاستراتيجية تتضمن خمس نقاط رئيسية هي:

النقطة الأولى هي "السلام والتنمية". فالسلام والتنمية في العالم لا ينفصلان عن أمن الفضاء الإلكتروني واستقراره. وتدعو الاستراتيجية إلى التقيد الصارم من جانب المجتمع الدولي بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي، قبل كل شيء، تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً، وإلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتدعو الاستراتيجية إلى ضمان السلام والأمن في الفضاء الإلكتروني وإلى الحيلولة دون تحول الفضاء الإلكتروني إلى ساحة معركة جديدة. والصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان من أجل تعزيز السلام والعمل سوياً للدفاع عن السلام والأمن في الفضاء الإلكتروني، على أساس الاحترام المتبادل ومن خلال التعاون.

والنقطة الثانية هي التعاون المفيد للجميع. ففي الفضاء الإلكتروني، الجميع مترابطون بحيث أنه، ببساطة، لا مناص من المناقشة والتعاون. وتضع الاستراتيجية التعاون المفيد للجميع في صلبها، وهي تؤكد على ضرورة سعي جميع البلدان إلى تحقيق التنمية والأمن من خلال التعاون والعمل، من أجل تحقيق الإدارة العالمية للفضاء الإلكتروني. وقد اضطلعت الصين بدور نشط في التعاون الدولي في مجال الفضاء الإلكتروني وعملت باستمرار على تعزيز حواراتها الثنائية والإقليمية والدولية والتعاون في هذا المجال. ويحدوها الأمل في أن تدعم جميع البلدان بحزم مفهوم التعاون المفيد للجميع، وأن تحقق بشكل جماعي السلام الدائم والازدهار المشترك في الفضاء الإلكتروني.

أما النقطة الثالثة فهي المساواة في السيادة. يعد مبدأ المساواة في السيادة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة أحد أسس العلاقات الدولية اليوم وينبغي أن ينطبق على الفضاء الإلكتروني. وتعتقد الصين أن لكل بلد الحق في اختيار مساره الخاص لتطوير الفضاء الإلكتروني ونموذجه الخاص لإدارة الفضاء الإلكتروني وسياسة الإنترنت العامة الخاصة به والمشاركة في إدارة الفضاء الإلكتروني الدولي على قدم المساواة. وعلى جميع البلدان أن تطور التعاون الدولي وأن تعمل سوية على بناء نظام دولي عادل ومتسق للفضاء الإلكتروني على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.

والنقطة الرابعة هي تقاسم المنافع. تدعو الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون المفتوح في مجال الإنترنت، مع تفضيل التكامل والتنمية المشتركة في الفضاء الإلكتروني، وضمان تمكين الجميع من جني فوائد فرص تطوير الشبكة. ويجب، على وجه الخصوص، زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية لسد الفجوة الرقمية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة تكثيف التعاون مع البلدان الأخرى بشأن الأمن المعلوماتي وتكنولوجيات المعلومات، والعمل سوية على تعزيز التنمية والابتكار في الاقتصاد الرقمي العالمي، بما يكفل التنمية المستدامة في الفضاء الإلكتروني.

أما النقطة الخامسة فهي الإدارة المشتركة المطورة بشكل جماعي. وتنص الاستراتيجية على وجوب دعم المشاركة الثنائية ومشاركة جميع الأطراف المعنيين من أجل إنشاء نظام عالمي لإدارة الإنترنت متعدد الأطراف وديمقراطي وشفاف، وكفالة إتاحة موارد شبكة الإنترنت للجميع، وتقاسم المسؤولية، وإدارة التعاون بالشراكة. ونأمل أن تسعى جميع البلدان سوية إلى تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

وقد كانت الصين دائماً تقدر كثيراً تطوير الإنترنت وبذلت جهوداً عظيمة للدفع قُدماً بالتعاون الدولي في مجال الفضاء الإلكتروني والمشاركة فيه بنشاط. ونأمل أن تعمل جميع الدول معنا لتعميق الحوار والتعاون حتى يتسنى لنا معاً أن نبني فضاءً إلكترونيًا سلمياً وآمناً ومفتوحاً ومتعاوناً ونظامياً وأن ننشئ نظاماً للإدارة العالمية للإنترنت يكون متعدد الأطراف وديمقراطياً وشفافاً.

سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأتناول بإيجاز موقف حكومة الصين من الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية.

فيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية، دعت الصين باستمرار وبصرامة إلى جعل شبه الجزيرة منطقة لا نووية؛ وقد دعت بإصرار إلى صون السلام والاستقرار هناك، ودعت بإلحاح إلى حل قضايا شبه الجزيرة من خلال الحوار والتشاور.

وتلاحظ الصين قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بإطلاق القذائف. وتتضمن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أحكاماً صريحة بشأن استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية من جانب ذلك البلد لإطلاق القذائف. وتعارض الصين عمليات الإطلاق تلك، التي تتم في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

وفي نفس الوقت، تدرك الصين أن جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية تقومون حالياً بتدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وترى الصين أن تلك المناورات العسكرية لا تساعد بأي حال على حل المشاكل في شبه الجزيرة الكورية وقد تؤدي إلى تفاقم التوترات، مما يزيد الوضع تعقيداً.

كما تعارض الصين بشدة نشر الولايات المتحدة وجمهورية كوريا لنظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عالٍ وستتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحها الأمنية. وتحث الصين بقوة الأطراف المعنية على إيلاء الاعتبار الكامل لشواغلها المشروعة ووقف عمليات النشر تلك.

إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية معقدة وحساسة. ويجب أن يتحلى جميع الأطراف بالرصانة وأن يمارسوا ضبط النفس. ويجب عليهم الامتناع عن إثارة بعضهم والزيادة من حدة التوترات الإقليمية سعياً لتعزيز عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة وإعمال الجهود المشتركة لضمان السلام والاستقرار هنالك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير فو كونغ على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. وأؤكد لكم تعاون الوفد الأسترالي.

أتناول الكلمة لأضم صوت أستراليا إلى أصوات الآخرين وأدين آخر عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ آذار/مارس، والتي تشكل خرقاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتهديداً آخر للسلام والاستقرار الإقليمي والعالمي. ونُهيّب أستراليا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكف عن سلوكها الاستفزازي وأن تتخلى عن برامجها النووية والصاروخية وأن تنخرط بصورة بناءة مع المجتمع الدولي. وهناك حاجة ملحة لتحسين رفاه شعب كوريا الشمالية المُفقر، بدلاً من تحويل الموارد لتطوير الأسلحة النووية والقذائف.

وستعمل أستراليا مع المجتمع الدولي استجابة للإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإننا نؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول إقليمية ومتعددة الأطراف لتعزيز الأمن في جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ والتعامل مع هذا التهديد. وسنعمل مع جمهورية كوريا واليابان والصين والولايات المتحدة وغيرهم من الأصدقاء والشركاء لزيادة كلفة تلك الأعمال المؤسفة المستمرة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة أستراليا على تهايتها على تولي الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أؤكد لكم تأييد وفد بلدي.

تُدين كندا بقوة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق القذائف التسيارية في ٦ آذار/مارس في انتهاك للقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتفيد التقارير بأن ثلاثة من تلك القذائف سقطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وتؤكد عمليات الإطلاق تلك، التي تلت استفزازات مماثلة أخرى، بما في ذلك تجربتين نوويتين في عام ٢٠١٦، حجم التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأمن الإقليمي والدولي، وتبين الحاجة إلى استجابة دولية موحدة. وتحت كندا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام التزاماتها الدولية احتراماً تاماً، ووضع حد لأعمالها غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار، والتخلي فوراً وبصورة يمكن التحقق منها عن برنامجها للقذائف التسيارية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى التحية التي وجهها إلى الرئاسة الروسية. أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة كمباين (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعلن تأييد الجبل الأسود وصربيا والبوسنة والهرسك وجورجيا لبيان الاتحاد الأوروبي.

يُدين الاتحاد الأوروبي بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق أربعة قذائف تسيارية في ٦ آذار/مارس. وتمثل عمليات الإطلاق المستمرة تلك تجاهلاً تاماً للقرارات المتعددة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اعتمد بالإجماع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

إن أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير قانونية وتشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تضع حداً لجميع عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وأن تتخلى عن برامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية والنووية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، على نحو ما يطلبه مجلس الأمن. ومن الضروري أن تنخرط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً في حوار ذي مصداقية وذي مغزى مع المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار المحادثات السداسية الأطراف.

وستتصل فيديريكا موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ونائبة الرئيس، بشركاء الاتحاد الأوروبي لمواصلة مناقشة الاستجابة الدولية خلال الأيام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل مالطة على تلاوته للبيان باسم الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى. أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد مويل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أشكركم، باسم وفد بلدي، على جهودكم الرامية لإحياء عمل مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم دعم بلدي الكامل في هذا الصدد.

لقد أحاط وفدي علماً بمشروع المقرر الذي قمت بتعميمه أمس والذي يتألف من جزأين: الجزء الأول بشأن إنشاء فريق عامل معني بنزع السلاح النووي، والجزء الثاني بشأن

إنشاء فريق عامل معني بوضع العناصر الرئيسية لاتفاقية دولية بشأن قمع الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وستدرس بلجيكا مشروع المقرر عن كذب.

وفيما يتعلق بإطلاق كوريا الشمالية للقذائف التسيارية مؤخراً، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، ويود، في ضوء خطورة التطورات، أن يشدد على بضع نقاط من منظور وطني. من الأهمية بمكان أن تضم بلجيكا صوتها إلى أصوات بلدان أخرى في إدانة قوية لا لبس فيها لإطلاق أربعة قذائف تسيارية يوم الاثنين ٦ آذار/مارس. وقد سقطت ثلاثة من تلك القذائف في بحر اليابان، داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لذلك البلد. ومن الواضح أن تلك الهجمات تهدد الاستقرار الإقليمي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وهي تدل على تصميم نظام كوريا الشمالية على تطوير قدرة حقيقية في مجال الأسلحة النووية من خلال متابعة برنامج قذائف مواز دعماً لبرنامجها النووي. ويمثل ذلك انتهاكاً خطيراً لمختلف قرارات مجلس الأمن. وبالنظر إلى التجارب النووية الأخيرة، تؤكد تلك التجارب مرة أخرى ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة. ويجب ألا يتأثر المجتمع الدولي بالابتزاز النووي. ويجب على المجتمع الدولي، من خلال إجراءات مجلس الأمن، أن يتصرف بشكل صارم وموحد، ليس فقط في رده على ذلك الاستفزاز، بل أيضاً في التنفيذ الكامل للجزاءات، التي تشكل أداة حاسمة لتشجيع بيونغ يانغ على تغيير سلوكها. وتطالب بلجيكا مرة أخرى كوريا الشمالية بوضع حد فوراً لبرنامجها غير المشروع للأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والامتنال لالتزاماتها الدولية، واعتماد تدابير محددة لاستعادة الثقة والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفير بلجيكا على بيانه وعلى عبارات التأييد التي وجهها للرئاسة الروسية. أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود مرة أخرى أن أتناول الكلمة للرد على تجربة القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً.

واسمحوا لي أن أوضح تماماً أن الولايات المتحدة تُدين بشدة عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها كوريا الشمالية في نهاية الأسبوع. لقد تحدثت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إرادة المجتمع الدولي بانتهاكاتها الأخيرة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويجب ألا تمضي تلك الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي دون التصدي لها. وإن برامج الأسلحة الكورية الشمالية يمثل تهديداً واضحاً للأمن القومي لجميع بلدان المنطقة. ويتطور برنامجها، يزداد التهديد الذي يتعرض له أمن كل بلد من بلدان المنطقة وخارجها.

واسمحوا لي أيضاً أن أتحدث بوضوح: ما زال التزام الولايات المتحدة الذي لا هوادة فيه بالدفاع عن حلفائها قوياً كما كان دائماً. وإننا ندعو جميع الدول مرة أخرى إلى استخدام نفوذها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإقناع بيونغ يانغ بالتراجع عن سلوكها الاستفزازي والمولع بالحرب والخطير والامتنال لالتزامات مجلس الأمن. وحتى ذلك الحين، فإن عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تزداد إلا تعمقاً.

وإذا أمكن، سيدي الرئيس، أود فقط أن أرد على بعض التعليقات التي أدلى بها سفير الصين فيما يتعلق بمسألة نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عالٍ. وكما قلنا مرات عديدة من

قبل، فإن نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عالٍ هو نظام دفاعي محض مصمم لمواجهة القذائف التسيارية الإقليمية القصيرة والمتوسطة المدى. وسيركز نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عالٍ على جمهورية كوريا على كوريا الشمالية فقط، وسيساهم في الدفاع الصاروخي المتدرج الذي من شأنه أن يعزز قدرات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية الحالية للتحالف ضد التهديدات المحتملة لقذائف كوريا الشمالية. ولن يقوض ذلك الردع الاستراتيجي للبلدان الأخرى.

ويتضح من إطلاق تلك القذائف، حسب رأينا، مغزى وضرورة التحالف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا لنشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عالٍ كتدبير دفاعي محض لحماية أمن جمهورية كوريا وشعبها من الهجوم المسلح، ولحماية قوات التحالف العسكرية من أسلحة الدمار الشامل ومن التهديدات بالقذائف التسيارية من جانب كوريا الشمالية.

وستكون النقطة الأخيرة التي سأطرق إليها هي الرد على التعليقات المتعلقة بالمناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. تتسم تلك المناورات العسكرية المشتركة، كما قلنا مرات عديدة هنا، بالشفافية وهي دفاعية المنحى، كما أنها ظلت تُنفذ بانتظام وبصورة علنية تحت قيادة القوات المشتركة منذ نحو ٤٠ عاماً. وهي مصممة لزيادة استعدادنا للدفاع عن جمهورية كوريا وحماية المنطقة والحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وهذه المناورات هي دليل واضح على التزام الولايات المتحدة تجاه التحالف.

وتُجرى المناورات وفقاً لاتفاق الهدنة. وتقوم قيادة الأمم المتحدة بإبلاغ جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمواعيد المناورات وبالطبيعة غير الاستفزازية للتدريبات. ونلاحظ أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تبلغ أحداً بعمليات الإطلاق التي نحن بصدد مناقشتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم، أيها السفير بورودافكين، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني أقدر عملكم الجاد لإعداد برنامج عمل، أما فيما يتعلق بمشروع برنامج العمل، سنقدم تقريراً إلى طوكيو وسننظر فيه على النحو الواجب.

سيدي الرئيس، كما ذكر العديد من الدول الأعضاء، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم أمس ٦ آذار/مارس، قذائف تسيارية في نفس الوقت، سقطت ثلاثة منها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وهذه الأعمال هي بمثابة استفزازات واضحة لأمن المنطقة والمجتمع الدولي وهي غير مقبولة على الإطلاق. وعلى وجه الخصوص، فإن سقوط القذائف داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان يشكل تهديداً مباشراً وخطيراً لأمن اليابان وخطراً جسيماً على الطيران والملاحة.

ويُعد إطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكات واضحة لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويتناقض مع البيان المشترك للمحادثات السداسية الأطراف. وإننا ندين العمل الذي تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات ونكرر مطالبتنا القوية بأن تنفذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وبالكامل القرارات ذات الصلة والالتزامات الأخرى.

سيدي الرئيس، قبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي أن ينضم إلى تلك الأصوات التي تطرقت لليوم الدولي للمرأة، وهو يوم عالمي يُحتفل فيه بالإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمرأة، فضلاً عن الترويج لعالم شامل تسود فيه المساواة بين الجنسين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة راميريز فالينزويلا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال مدة رئاستكم، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفد بلدي، سيدي الرئيس، وأنتم تضطلعون بمهامكم.

وتنضم المكسيك إلى الوفود الأخرى في إدانتها لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية مجدداً. وقد أصدرت وزارة خارجية بلدي يوم أمس بياناً صحفياً ينص على ما يلي:

تُدين الحكومة المكسيكية، من خلال وزارة الخارجية، قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق أربعة قذائف بتكنولوجيا القذائف التسيارية. ويشكل إطلاق تلك القذائف انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات عديدة ملزمة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتؤكد الحكومة المكسيكية من جديد أن تلك الأعمال تعرقل السلم والأمن الدوليين وتعوق الجهود المتعددة الأطراف لتهيئة مناخ يتسم بالاستقرار والتعاون في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا.

وتؤكد المكسيك من جديد أن كوريا الشمالية ملزمة بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الشأن منذ عام ٢٠٠٦ والتي تقضي بأن تكف كوريا الشمالية عن عمليات الإطلاق بتكنولوجيا القذائف التسيارية وعن جميع أعمال الاستفزاز الأخرى.

وتعد عملية إطلاق كوريا الشمالية للقذائف مؤخراً هي الثانية من نوعها هذا العام، عقب عملية الإطلاق التي قام بها ذلك البلد في ١٣ شباط/فبراير، والتي أداها أيضاً مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة.

وستواصل المكسيك رصد متابعة مجلس الأمن لهذه المسألة بدقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة المكسيك على بيانها وعلى التحية الموجهة إلى الرئاسة الروسية. أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد لاغوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، طلب وفد بلدي أيضاً الكلمة لكي يتطرق بإيجاز إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بإطلاق أربعة قذائف تسيارية. وتعرب شيلي عن بالغ قلقها إزاء تلك الأعمال التي تزعزع الاستقرار في المنطقة الآسيوية، وتتحدى المجتمع الدولي وتشكل تهديداً مباشراً لأمن جمهورية كوريا واليابان، وهما من أقرب أصدقائنا. وتعيد شيلي دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جديد إلى تسوية موقفها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوفاء بجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأخيراً، تنضم شيلي إلى المجتمع الدولي في حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن القيام بأعمال عدوانية تهدد السلام. وندعو ذلك البلد وجميع الأطراف إلى العودة إلى طريق الحوار في إطار المحادثات السداسية الأطراف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل شيلي على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، ونود أيضاً أن نوجه الشكر للرئيس السابق الذي هو من رومانيا؛ ونود أن نشكر أيضاً السفير لين من ميانمار على المشاورات المكثفة التي أجراها؛ كما نود أن نشكركم على مواصلة العمل على ذلك وعلى إعداد مقترح - إننا نعتقد أنه أمر مفيد وسوف نقوم بدراسته. وإننا على استعداد لإجراء المزيد من المناقشات بشأن تلك المقترحات.

والآن، بالإضافة إلى بيان الاتحاد الأوروبي، نود مملكة هولندا أن تدلي بالبيان التالي بصفة وطنية.

إننا ندين بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف في ٦ آذار/مارس. وتزعزع عمليات الإطلاق والتجارب النووية تلك التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استقرار المنطقة بشكل خطير، وينبغي وضع حد لها فوراً. وإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف عن استفزازاتها المستمرة وإلى إعادة الانخراط في حوار هادف مع المجتمع الدولي. والمجتمع الدولي ملزم بالتنفيذ الكامل لنظام العقوبات الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن جميع تلك العقوبات لن تتسم بالفعالية إلا من خلال الجهود المشتركة والمتواصلة للجميع. وسنواصل العمل من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لضمان قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات موحدة وفعالة للتصدي لتلك الانتهاكات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى تأييده لجهود الرئيس لصياغة برنامج عمل للمؤتمر. أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ماكاروسكي (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم بدوري على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدنا؛ وأشكركم أيضاً على مشروع برنامج العمل الذي هو الآن قيد النظر، وإننا نتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن المشروع.

وفيما يتعلق بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية، أود أن أشير إلى بيان الاتحاد الأوروبي الذي تؤيده السويد تأييداً كاملاً، وأن أضيف بضع ملاحظات وجيزة بصفة وطنية.

يشكل إطلاق أربعة قذائف تسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧ انتهاكاً صارخاً للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن المحتمل جداً أن تزيد عملية الإطلاق من حدة التوترات في المنطقة. وكما ذكر مجلس الأمن، فإن تلك الأعمال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً عن جميع الأنشطة النووية والأنشطة ذات الصلة بالقذائف التسيارية وأن تمتثل امتثالاً تاماً للالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإن أفضل سبيل لإحراز التقدم في التخفيف من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة هو الحوار والمفاوضات. ونحن نشجع بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سلك ذلك السبيل، بدلاً من انتهاك المعايير الدولية باستمرار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى التعبير عن تأييده للرئاسة الروسية. أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أغاشيك أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك.

وتدين تركيا آخر عمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل انتهاكاً صارخاً آخر للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن توقف عمليات إطلاق القذائف التسيارية وغيرها من الأنشطة التي تهدد الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى الكف عن سلوك المواجهة الذي لا يفيداً هي نفسها ولا يفيد المجتمع الدولي ويضر بالسلام والأمن في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى التهاني التي وجهها إلى الرئاسة الروسية. أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، حيث إن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم مسؤولية رئيس مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي لجهودكم الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة لبرنامج عمل.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب مجدداً عن إدانة إيطاليا القوية لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أربعة قذائف تسيارية في ٦ آذار/مارس. وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي سابقاً. وتشكل تجارب القذائف التسيارية المتكررة تلك، فضلاً عن تطوير ترسانة نووية، تهديداً للسلام والأمن الدوليين. لقد انتهكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى بشكل واضح قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويجب أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تطوير ترسانة القذائف والأسلحة النووية وأن تتخلى عن المسار المؤدي إلى العزلة الذاتية وتحدي المجتمع الدولي.

وإيطاليا مستعدة للمساهمة في استجابة حازمة ومتماسكة من جانب المجتمع الدولي. وبصفتنا الحالية كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، سنؤيد الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل التنفيذ السليم لمجموعة التدابير التقييدية التي اعتمدها مجلس الأمن.

وإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجه الاستعجال إلى التخلي عن جميع برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيه والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى تهنئته الموجهة للرئاسة الروسية وعلى التعبير عن تأييده لها. أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة دافيدوفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أشكركم على عرض مشروع المقرر بشأن برنامج عمل وعلى جهودكم الهامة الرامية لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره.

ثانياً، تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وبصفتي الوطنية، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة.

إننا ندين آخر عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧. ويشكل ذلك الاستفزاز المتكرر تهديداً مباشراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، كما يشكل انتهاكاً مباشراً آخر لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإننا ندعو بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تعليق برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأيضاً استئناف الحوار مع المجتمع الدولي بشكل ذي مصداقية وذو مغزى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة بلغاريا على دعمها لجهود الرئاسة الروسية لصياغة برنامج عمل. أعطي الكلمة الآن لممثلة بيو.

السيدة ماسانا غارسيا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): وأنا أقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، أود أن أنوه بالعمل المتأني الذي يقوم به وفدكم. وأود أيضاً أن أشاطركم مضمون الرسالة الرسمية الصادرة عن حكومة بيو:

إن حكومة بيو تدين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمس بإطلاق أربعة قذائف تسيارية متوسطة المدى. ويشكل هذا الإطلاق الجديد للقذائف التسيارية تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين في شمال شرق آسيا وفي جميع أنحاء العالم، كما أنه انتهاك آخر لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جانب حكومة كوريا الشمالية.

وتحت بيو، بوصفها عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى التعاون مع الوكالة لتيسير عمليات تفتيش منشآتها النووية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة بيو على بياها. أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد ديمشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن الإطلاق المتكرر للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما إطلاق أربعة قذائف من هذا القبيل مؤخراً في ٦ آذار/مارس، لا يشكل انتهاكاً مباشراً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فحسب، بل هو أيضاً استفزاز متعمد لنظام القانون الدولي القائم. وتدين أوكرانيا بشدة تلك الأعمال التي تقوم بها بيونغ يانغ وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير إضافية لتقديم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العدالة. وتبين التطورات الحالية أن العقوبات القائمة ضد كوريا الشمالية ثبت أنها غير كافية. وتؤكد أوكرانيا عزمها على استخدام النفوذ الممكن بصفتها عضواً غير دائم العضوية في مجلس الأمن من أجل إعادة كوريا الشمالية لاحترام القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على بيانه.

(تكلم بالروسية)

أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

السيدة أحمد ترميزي (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، نود أن نهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ونؤكد لكم دعم وفدنا الكامل.

ونود أن ننضم إلى الآخرين في الإدانة الشديدة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أربعة قذائف تسيارية في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧. وقد برهنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى عن رفضها لنداءات المجتمع الدولي بالكف عن إطلاق القذائف التسيارية. وأدى هذا الإجراء إلى إثارة التوتر الإقليمي وأثبت مرة أخرى استخفاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة وفي العالم عموماً.

ويشكل إطلاق القذائف من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكاً صارخاً للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويقوض بالفعل النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وضع حد لجميع عمليات إطلاق القذائف التسيارية، كما أن الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر يكتسي أهمية قصوى.

سيدي الرئيس، أحاط وفدي علماً بالإشارة إلى استخدام مادة كيميائية سامة مدرجة في الجدول ١ من اتفاقية الأسلحة الكيميائية أدت إلى وفاة مواطن من كوريا الشمالية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ في مطار كوالالمبور الدولي ٢. وتدين ماليزيا بشدة استخدام أي سلاح كيميائي من جانب أي شخص وفي أي مكان وفي أي ظرف كان. ومن شأن استخدامه في مكان عام أن يعرض عامة الناس للخطر.

لقد تعاونت ماليزيا تعاوناً تاماً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وامتثلت امتثالاً كاملاً لجميع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تقوم ماليزيا بإنتاج ولا تخزين ولا استيراد ولا تصدير ولا استخدام أية مواد كيميائية سامة مدرجة في الجدول ١، بما في ذلك مواد في إكس، كما أنها قدمت إعلانات سنوية في هذا الشأن إلى المنظمة.

وفي هذا الصدد، إن الحكومة على اتصال وثيق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالحادث الأخير، وقد زودت المنظمة السلطات الماليزية بالمواد التقنية المطلوبة من أجل المساعدة في التحقيق. كما أعربت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التزامها بتقديم المزيد من المساعدة عند الاقتضاء. وستتعاون حكومة ماليزيا بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمات الدولية من أجل تقديم المرتكبين إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة ماليزيا على بياها وعلى تهايتها على تولي الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة دالافور (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، إذ أتناول الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام وأن أعبر عن امتناننا على الطريقة التي تضطلعون بها بمهامكم، بما في ذلك جهودكم الرامية إلى وضع برنامج عمل.

كنت أود أن أتناول الكلمة بفعل إطلاق القذائف التسيارية مؤخراً من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدين سويسرا بشدة تلك الأعمال التي تنتهك قرارات متعددة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما فعلت فيما يتعلق بعمليات الإطلاق السابقة. ولا تنتهك تلك التجربة المرتبطة بالبرنامج النووي للبلد قرارات مجلس الأمن فحسب، بل إنها تشكل أيضاً خطراً على السلم والأمن في المنطقة وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن سويسرا مقتنعة بأنه لا يمكن إيجاد حل للمسألة النووية والأمنية في شبه الجزيرة الكورية إلا من خلال عملية دبلوماسية تفاوضية. وتؤكد سويسرا، في هذا الصدد، تأييدها لإطار المحادثات السادسة الأطراف. وأخيراً، تحت سويسرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانضمام مجدداً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى التخلي عن أسلحتها النووية وعن برنامج القذائف التسيارية، وتنفيذ اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تدعو سويسرا جميع الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة سويسرا على تهانيتها على تولي الرئاسة وعلى دعم جهودنا الرامية لصياغة برنامج عمل للمؤتمر. أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة دونيلي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تود نيوزيلندا أن تضم صوتها إلى من يُدينون بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية عديدة في ٦ آذار/مارس. وقد انتقد وزير خارجية نيوزيلندا، في بيان صدر أمس، أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها أعمالاً استفزازية بالغة ومضرة للغاية بالأمن الإقليمي والعالمي. ومن المحبط أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إظهار هذا الاستخفاف الصارخ بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر جميع عمليات إطلاق القذائف. وتحت نيوزيلندا بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف تلك التجارب وعلى التقيد بالتزاماتها الدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة نيوزيلندا على بيانها.

لا توجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين. هل يريد أي شخص آخر تناول الكلمة؟ قبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن بلدي.

يُدين الاتحاد الروسي انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر تجارب القذائف التسيارية والتجارب النووية. وإننا نتابع عن كثب تطور الوضع في شبه الجزيرة الكورية، الذي ازداد حدة في الأيام القليلة الماضية بسبب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف في ٦ آذار/مارس وبدء تدريبات مشتركة واسعة النطاق من قبل القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية ولجمهورية كوريا. وفي ظل هذه الظروف، نحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس وعلى التفكير بجدية في النتائج السلبية لزيادة تصعيد التوتر على الأمن والاستقرار في المنطقة. وما زلنا نرى أن الخروج من الحالة الراهنة رهين بتكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية لجميع المشاكل التي تؤثر على شبه الجزيرة الكورية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يرفض وفد بلدي رفضاً قاطعاً جميع الاتهامات ذات الدوافع السياسية التي وجهتها عدة وفود إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولاً، لا يحق لكوريا الجنوبية أن تتحدث عن تدابير الدفاع الذاتي التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بينما هي تقوم بتدريبات عسكرية مشتركة متهورة مع الولايات المتحدة تعرض للخطر سيادة وأمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد أعرب عدة متكلمين اليوم عن قلقهم إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية وعبروا فقط عن إدانتهم تجاه بلدي وهم يتجاهلون عمداً التهديد الحقيقي الذي يقوض السلم والأمن في المنطقة. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدأت الولايات المتحدة هذا الشهر أكبر تدريبات عسكرية مشتركة مع كوريا الجنوبية. وتعتبر التدريبات العسكرية المشتركة السنوية تعبيراً نموذجياً عن سياسة الولايات المتحدة المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسبباً رئيسياً لتصعيد التوتر الذي قد يتحول إلى حرب فعلية. ولذلك، تطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أمد بعيد بأن تضع الولايات المتحدة حداً لتلك المناورات الحربية. ومع ذلك، واصلت إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة توسيع نطاق المناورات الحربية النووية بهدف خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأي ثمن.

وتُجرى المناورات العسكرية المشتركة بتعبئة ضخمة للقوات لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، وأنواع مختلفة من القوات الاستراتيجية التابعة للولايات المتحدة، بما في ذلك الناقلات النووية وقاذفات القنابل الاستراتيجية النووية والطائرات الأسباحت المقاتلة. ومن المؤكد أن ذلك سيعرض السلام والاستقرار في المنطقة للخطر وسيؤدي إلى دفع الوضع في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب النووية.

ولا يمكن بأي حال أن تبرر الولايات المتحدة تلك العملية العسكرية الهجومية العلنية بكونها دفاعية لأن المناورة العسكرية تهدف في الواقع إلى شن هجوم نووي استباقي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا كانت تلك البلدان، بما فيها البلدان الغربية، تشعر بالقلق إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية وترغب في استعادة الاستقرار، فينبغي لها أن ترفع أصواتها منددة بهذا التهديد الخطير للسلام والاستقرار، وأن تطالب الولايات المتحدة بوقف استفزازاتها العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً.

وينبغي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من جانبه، أن يعيد النظر في المناورات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة بدلاً من وصف ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروعة لحقها في الدفاع عن النفس بأنها تهديد للسلام الدولي. وليس للقرارات التي تتخذ ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - التي تتلاعب بها الولايات المتحدة وأتباعها - أي أساس قانوني. ولا يوجد أي بند أو مادة في ميثاق الأمم المتحدة أو في الصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة ينص على أن التجارب النووية أو عمليات إطلاق السوائل أو اختبارات إطلاق القذائف التسيارية عمل غير مشروع يقوض السلم والأمن العالميين. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه ينبغي أولاً إعادة النظر في الابتزاز النووي الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي المناورات العسكرية الواسعة النطاق التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أن مجلس الأمن لم ينطق قط بكلمة واحدة بشأن ذلك التهديد الخطير للسلم والأمن، وغض الطرف عن العديد من اختبارات إطلاق القذائف التسيارية وعمليات إطلاق السواتل التي قامت بها بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة. وهذا تعبير عن الإفراط في ممارسة المعايير المزدوجة من قبل مجلس الأمن.

وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حازمة في تصميمها على زيادة تعزيز قدراتها الدفاعية بالردع النووي كمحور من أجل وضع حد لخطر الحرب النووية الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وينبغي لكوريا الجنوبية أن تمتنع عن التعاون مع القوات الخارجية لزيادة الضغط الدولي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واختلاق حجج جديدة لا معنى لها من خلال الربط المصطنع بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحادث وقع في آسيا. ولا ينبغي لليابان أن تستخدم ذلك أو أن تستفيد من تفاهل الوضع في شبه الجزيرة الكورية لتحقيق هدفها الطموح المتمثل في العسكرية والتوسع الخارجي.

كما أن وفد بلدي لا يوافق تماماً على المنطق السخيف والعبثي لممثل الولايات المتحدة الذي مؤداه أنه ينبغي الإخطار مسبقاً عن تدابير الدفاع عن النفس. وإننا نعارض أيضاً مناقشة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح، فهي من المسائل الثنائية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، أعتذر عن طلب الكلمة، ولكنني أردت تسليط بعض الضوء على بضع حقائق وردت في بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولاً، إن نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عالٍ هو نظام دفاعي صرف، وهو الإجراء الدفاعي الوحيد الذي بوسعنا أن نتخذه لمواجهة التهديد الهائل الذي تشكله كوريا الشمالية. وفي اختصار تسمية ذلك النظام الذي هو "THAAD"، معنى حرف "T" هو "النسق النهائي": ونحن واثقون من أنه لا يشكل أي تحدٍ للوضع الحالي في سياق أوسع.

ثانياً، إن المناورات العسكرية الحالية التي تُجرى هذا الشهر هي مناورات دفاعية وشفافة. ويقوم بالإشراف عليها عضوان من هذه الغرفة، كما يشارك فيها عدد آخر من الأعضاء. وليس من المعقول إطلاقاً أن يكون جميع هؤلاء الأعضاء يعتزمون مهاجمة كوريا الشمالية. ومن ناحية أخرى، سمحوا لي أن أوضح أمراً: تجري كوريا الشمالية طوال العام - لمدة أكثر من ثمانية أشهر في السنة - تدريبات عسكرية بتعبئة كاملة، بما في ذلك تعبئة سكانها المدنيين.

وأما فيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد سئمنا من الاضطرار إلى الاستماع إلى بياناتهم الناتجة عن وهمهم الجماعي الذي يجبرهم عليه حكم الرعب السائد في بيونغ يانغ. فالحقيقة واضحة إذا كنتم تهتمون باستجلائها. أقول إنه "وهم جماعي" لأنهم يرفضون النظر إلى الحقيقة. والحقيقة هي أن الأمن لا تحدمه محاولة التخويف أو التهديد ولكن يخدمه كسب الصداقات. وكما اعترفت بذلك كوريا الشمالية مراراً، هي في عزلة ولا أحد في المجتمع الدولي يحاول مساعدتها. إنهم يعرفون ذلك. ونظراً لكونهم يعرفون ذلك،

أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على تغيير حساباتها الخاطئة ومحاولة كسب صداقات في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أعتذر عن تناول الكلمة مرة أخرى، ولكنني أعتقد أنني بحاجة إلى أن أقول بضع كلمات رداً على التعليقات التي أبداها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لن أتطرق لمسألة المناورات العسكرية لأنني قمت بذلك من قبل؛ كما أن سفير جمهورية كوريا أوضح طبيعتها ببلاغة. واسمحوا لي أن أقول إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت تصر على أن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارات غير قانونية. إن قرارات مجلس الأمن، كما يعلم الجميع في هذه القاعة، هي القانون الدولي، وأوصي ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أولاً وقبل كل شيء، بتلاوة ميثاق الأمم المتحدة.

وقد شهدنا اليوم عدداً من البلدان - من مناطق مختلفة - وهي تعرب عن إدانتها لتلك القذائف التسيارية. وأعتقد أنه ينبغي أن يكون واضحاً جداً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها منبوذة. بل إنها ناشز. وهي تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة، ولن تقف البلدان الممثلة في هذه القاعة مكتوفة الأيدي ولن تسمح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانتهاك القانون الدولي. ولهذا سمعنا الكثير من البلدان التي تناولت الكلمة اليوم وهي تعترض على السلوك المتهور لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعندما ستدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها معزولة، وأن أفضل رهان ينتظرها إذا أرادت أن تعود إلى رحاب المجتمع الدولي هو أن تمتثل لالتزاماتها، عندها سيمكننا المضي قدماً. وحتى ذلك الحين، ستظل كوريا الشمالية معزولة بسبب سلوكها الاستفزازي والمتهور.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه.

هل يرغب أي شخص آخر في تناول الكلمة؟ أرى أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يود تناول الكلمة.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لا يود وفد بلدي أيضاً أن يناقش الحجج التي لا معنى لها والسخيفة التي أثارها كوريا الجنوبية. ومن الأفضل أن تركز كوريا الجنوبية على التصدي للفوضى المحلية التي اندلعت بعد الكشف أخيراً عن فضيحة سياسية بدلاً من اتهام الآخرين بتدابير الدفاع الذاتي.

وما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متمسكة بإرادتها وتصميمها على تعزيز قدراتها العسكرية للدفاع عن النفس، بشتى الطرق، ما دامت الولايات المتحدة ترفض التخلي عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالولايات المتحدة هي التي أرغمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اكتساب رادعها النووي وتعزيزه. وبعبارة أخرى، فإن سياسة الولايات المتحدة العدوانية والمناورات الحربية النووية التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي المسؤولة عن تصعيد التوتر حالياً.

إن المناورات العسكرية المشتركة التي تُجرى على عتبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكاً فظيماً لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واستفزازات واضحة. وقد أعلنت الولايات المتحدة أن المناورات العسكرية المشتركة ستشمل هذا العام تدريبات للتخطيط بمزيد من الدقة لعملية ذات أربعة أبعاد لهجوم استباقي على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، باستخدام وسائل الضربات الدقيقة. وبدل ذلك على أن تلك المناورات لا تكتسب طابعاً دفاعياً. ويثبت هذا الوضع الخطير اليوم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قامت بالخيار الصحيح لتعزيز قدراتها الدفاعية.

كما أن الولايات المتحدة تستفيد من وضع دولة تحظى بالامتياز في الأمم المتحدة لتسيء استخدام الصكوك والمنظمات الدولية كأداة لتحقيق أغراضها السياسية الشريرة. وإن التلاعب بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جانب الولايات المتحدة لاستصدار اتهامات لا أساس لها وقرارات غير قانونية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمثال واضح على ذلك. ففي شهر شباط/فبراير الماضي، أطلقت الولايات المتحدة من غواصة نووية قذيفة تسليحية عابرة للقارات يبلغ مداها أكثر من ١٠ آلاف كيلومتر. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن، بدلاً من جعل اختبار الإطلاق موضع تساؤل، التزم الصمت حيال ذلك الموضوع. وهذا الكيل بمكيالين أمر لا يطاق.

وبما أن الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تقدم توضيحاً بشأن الأساس القانوني لقرارات فرض العقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بتجارها النووية واختبارات إطلاق القذائف، اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عقد منتدى دولي للقيام بمناقشة عامة بشأن الأساس القانوني لقرارات فرض العقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي لمجلس الأمن ألا يتجاهل ذلك الاقتراح وأن يعالج المسألة على النحو الواجب على أساس مبدأ الحياد والعدالة الدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل بيرو، أطلب من الأعضاء الامتناع عن الإشارة إلى العلاقات الثنائية في البيانات، ولا سيما الشؤون السياسية الداخلية لأي دولة. أعطي الكلمة الآن لممثلة بيرو.

السيدة ماسانا غارسيا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود فقط أن أدلي ببعض التوضيحات رداً على مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد قال إنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى حرب نووية في المنطقة وأن مؤتمر نزع السلاح ليس محفلاً مناسباً لمناقشة مسألة ثنائية. وقد يكون صحيحاً أن المسألة ثنائية، ولكنها ذات آثار عالمية. ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء هذه المسألة، ولهذا السبب صدر البلاغ الذي قرأته بالأمس. وأود أن أذكر للمندوب أن جميع بلدان العالم تشعر بقلق بالغ إزاء هذا الوضع، وأن هذا في الواقع هو المحفل المناسب لمناقشة مثل تلك المسائل على صعيد متعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثلة بيرو على بياحها. أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غورغولاس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في إدانة لتجارب القذائف التسيارية التي أجرتها كوريا الشمالية. ونود أيضاً أن نسترعى الانتباه إلى الكلمات المكتوبة بالبرونز على أبواب هذه القاعة. وهي باللغة اللاتينية،

وهي لغة سهلت الاتصال بين الشعوب في الماضي؛ ولا يدرس اللاتينية ويعرف معنى تلك الكلمات إلا أناس قليلون في الوقت الحاضر. يشير الجانب الأيسر من الباب إلى الحل السلمي للمنازعات الدولية. فليس من الضروري اللجوء إلى إظهار القوة لتعزيز المواقف؛ الكلام وحده يكفي. لدينا قضاة ولدينا قانون دولي تمثله في وقتنا الحاضر قرارات مجلس الأمن. وكتب على الجانب الأيسر أن الهمج فقط هم من يستخدمون القوة لتعزيز مواقفهم. إن الشعوب المتحضرة تعتز بالسلام وتسعى إلى الحفاظ عليه. هذه الرسالة التي نريد أن نرسلها مرة أخرى، بعد قرون عديدة من تاريخ كتابة فاسكيز دي مينشكا لتلك الكلمات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إسبانيا على بيانه.

هل يرغب أي شخص آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

قبل أن أرفع جلسة اليوم، أود - اعترافاً بيوم المرأة العالمي غداً، ٨ آذار/مارس - أن أتمنى لجميع النساء الحاضرات في هذه القاعة السعادة والصحة والنجاح والازدهار وكل خير.

وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ١٤ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠، وأود أيضاً أن أذكركم بأنني أعترم عقد مشاورات غير رسمية في هذه القاعة بشأن المقترح الروسي الجديد الذي عمم بالأمس، المتعلق ببرنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، وذلك يوم الجمعة ١٠ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.